فرض العقوبات على المحكمة الجنائية الدولية قد يقيّد سفر ترامب الدولي إذا وُجّهت اتهامات للرئيس الأمريكي بتعطيل التحقيق فقد يواجه قيودًا كبيرة على حركته الدولية مع احتمال أن تصبح زياراته مصدرًا للمشاكل والمخاطر*

بقلم: كينيث روث

المدير التنفيذي السابق لمنظمة هيومن رايتس ووتش (1993-2022)

أستاذ زائر في كلية الدراسات العامة والعلاقات الدولية بجامعة برينستون

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

ترجمة: صفا مهدي عسكر/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

29كانون الثاني 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــوز نشـــر أي من هذه الابحـــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في أول يوم له في منصبه بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خطوات نحو إعادة فرض العقوبات التي فرضها على كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية خلال ولايته الأولى، في المرة السابقة أثار ترامب موجة من الاستياء العام دون أن يترتب على ذلك أي تداعيات كبيرة، لكن هذه المرة قد يواجه اتهامًا جنائيًا مما قد يضعه في مأزق في كل مرة يسافر فيها دوليًا. وخلال ولايته الأولى جمد ترامب الحسابات المصرفية وفرض قيودًا على سفر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا ونائبها وعلى الرغم من الاستفزاز تقبلا الأمر بصبر، بعد ذلك رفع الرئيس جو بايدن العقوبات بعد توليه منصبه.

لكن في يوم التنصيب هذا الأسبوع، أصدر ترامب سلسلة من الأوامر التنفيذية التي عكست قرارات بايدن مما سمح بفرض عقوبات جديدة، وكان مبرر ترامب في البداية لهذه الخطوة الاستثنائية محاولة التأثير على مؤسسة قضائية مستقلة بسبب تحقيقين فتحتهما بنسودا. الأول يتعلق بأفغانستان، حيث كان قد يشمل محققي عهد الرئيس جورج بوش الذين اتهمهم مراقبون دوليون بارتكاب جرائم تعذيب. أما التحقيق الثاني فكان حول فلسطين، مما هدد المسؤولين (الإسرائيليين)** الذين وُجهت إليهم تهم بارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورغم أن الولايات المتحدة و(إسرائيل) لم تصادقا على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، فإن ذلك لم يعف مسؤوليها من المحاكمة على الجرائم المرتكبة في أماكن انضمت إلى المحكمة، حيث تمتلك المحكمة الولاية

*** Kenneth Roth, Sanctioning the ICC Could Put Most Travel Off-Limits for Trump, FOREIGN POLICY, January 21, 2025.**

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

القضائية الإقليمية. ومنذ تولي المدعي العام الجديد كريم خان قيادة المحكمة الجنائية الدولية، أولى اهتمامًا خاصًا بالتحقيقات في طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، مما يشير إلى أن المحققين الأمريكيين في مجال التعذيب قد لا يكون لديهم ما يقلقهم. لكن في قضية فلسطين عمل بحزم، حيث وجه تهمًا لثلاثة من مسؤولي حماس الذين توفوا الآن، إضافة إلى توجيه تهم لرئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت بتهم تتعلق بتجويع المدنيين الفلسطينيين في غزة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، تبنت غرفة النواب الأمريكية تشريعًا يسمح بفرض عقوبات ضد موظفي المحكمة الجنائية الدولية بسبب التهم الموجهة إلى كبار المسؤولين (الإسرائيليين)، ان خطوة ترامب في عكس قرار بايدن التنفيذي تشير إلى أنه قد يخطط لاتخاذ إجراءات جديدة قريباً.

يشهد الحزب الجمهوري الأمريكي تحولًا ملحوظًا في موقفه تجاه المحكمة الجنائية الدولية، فعندما وجّه المدعي العام كريم خان تهمة ارتكاب جريمة حرب للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بسبب اختطاف الأطفال الأوكرانيين، رحب قادة الحزب الجمهوري بهذه الخطوة وأعلنوا دعمهم للمحكمة، متجاهلين تاريخًا طويلًا من العداء لها خوفًا من احتمال محاكمة مسؤولين أمريكيين. لكن هذا الدعم الذي بدا مبدئيًا سرعان ما تبيّن أنه انتقائي ومؤقت، إذ انقلب الحزب على المحكمة عندما وُجهت تهم لرئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت.

إذا فرض ترامب عقوبات جديدة على خان، فمن المرجح أن تكون الهدف منها الضغط على المحكمة لسحب التهم الموجهة إلى هؤلاء المسؤولين (الإسرائيليين) البارزين، كما دعا وزير الخارجية ماركو روبيو خلال جلسة تأكيد تعيينه، ولكن خلافًا للمدعية العامة السابقة فاتو بنسودا التي أظهرت تسامحًا ملحوظًا من غير المتوقع أن يبدي خان المرونة نفسها.

تنص المادة 70 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي أنشأ المحكمة، على تجريم "عرقلة" أو "ترهيب" أي مسؤول في المحكمة بهدف التأثير على مهامه الرسمية، وهو ما يُعرف في القانون الأمريكي بـ"عرقلة العدالة". وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تنضم للمحكمة، فإن ترامب قد يكون عرضة لهذه التهم، لأن العقوبات التي قد يفرضها تستهدف عكس قرارات المحكمة المتعلقة بنتنياهو وغالانت، وهما قضيتان تخضعان لاختصاص المحكمة.

وإذا استؤنف القتال في غزة بعد انتهاء المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار الحالي واستمر ترامب في تقديم الأسلحة والمساعدات العسكرية (لإسرائيل)، في ظل استمرار قصفها وتجويعها المدنيين الفلسطينيين، فقد يُتهم أيضًا بالمساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم حرب. خان الذي أبدى ضبط النفس بعدم توجيه اتهامات إلى بايدن عن هذا السلوك، قد يغير موقفه إذا فرض ترامب عقوبات عليه ويُذكر أن الرئيس الليبيري السابق تشارلز تيلور، يقضي حاليًا عقوبة بالسجن لمدة 50 عامًا في بريطانيا بعد إدانته بالمساعدة في ارتكاب جرائم حرب.

قد يحاول ترامب تجاهل هذه التهم كما فعل مع مشاكله الجنائية الأخرى لكن الوضع هنا مختلف، فلا يمتد حق العفو الرئاسي الذي يتمتع به إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما لا يوجد في الدستور الأمريكي ما يمنع توجيه اتهامات جنائية دولية لرئيس حالي. الأهم من ذلك أن سفره الدولي سيصبح مقيدًا بشكل كبير فالدول الـ125 الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية بما فيها دول الاتحاد الأوروبي ستكون ملزمة قانونيًا باعتقاله إذا زار أراضيها، وحتى لو لم يتم اعتقاله فور وصوله إلى مدن مثل بروكسل أو ساو باولو أو جوهانسبرغ أو طوكيو، فمن المحتمل أن يُطلب منه بهدوء عدم القدوم، وعلى ترامب أن يسأل بوتين عن شعور أن يصبح فجأة منبوذًا عالميًا.

من الناحية القانونية لا شك أن المسؤولين (الإسرائيليين) البارزين يستحقون المحاكمة، الشاحنات المحملة بالمساعدات التي دخلت غزة بعد بدء وقف إطلاق النار في 19 كانون الثاني تمثل دليلًا واضحًا على الإغاثة الإنسانية التي كان بإمكان (إسرائيل) السماح بها لكنها اختارت حجبها، رغم إنكارها المتكرر لهذه الاتهامات.

الاعتراضات الإجرائية التي قدمتها الحكومة الأمريكية على هذه التهم لا تصمد أمام المنطق، فالادعاء بأن فلسطين ليست "دولة" بالمعنى الكامل للانضمام إلى المحكمة وتفويضها بالاختصاص تم رفضه مرتين من قبل الغرف التمهيدية للمحكمة، خاصة بعد تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012 للاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو.

أما الادعاء بأن المحكمة يجب أن تؤجل محاكمتها بناءً على مزاعم أن (إسرائيل) تحقق بجدية في جرائم حربها المزعومة، فهو يتناقض مع غياب أي تحقيق أو محاكمة (إسرائيلية) لشخصيات بارزة، خاصة بشأن استراتيجية التجويع التي يتهم المجتمع الدولي (إسرائيل) باستخدامها. على العكس كانت هناك تصريحات مناهضة للمحكمة مثل وصف نتنياهو في ايار 2024، المدعي العام كريم خان بأنه "من بين أكبر معادي السامية في العصر الحديث"، وهو تصريح اعتبره كثيرون محاولة لصرف الانتباه عن الانتقادات الموجهة (لإسرائيل).

بالإضافة إلى ذلك أفادت تقارير بأن جهاز المخابرات (الإسرائيلي) "الموساد" هدد المدعية العامة السابقة للمحكمة، فاتو بنسودا وزوجها، وهو ما يعكس غياب أي نية حقيقية للتحقيق في جرائم الحرب. (إسرائيل) ردت على هجمات حماس في 7 تشرين الاول، لكنها لا تمتلك الحق في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى حماية المدنيين، ولهذا فقدت (إسرائيل) التعاطف الدولي بسبب جرائم الحرب الممنهجة التي ارتكبتها. وبدلًا من مهاجمة المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق الإفلات من العقاب ينبغي على ترامب، الذي يسعى لتحقيق اتفاق شامل في (الشرق الأوسط)، أن يضغط على نتنياهو للالتزام بالقانون الدولي. إذا لم يفعل فإنه يخاطر بالعيش في عالم مقيد تصبح فيه زياراته الدولية، سواء لحضور القمم أو القيام بجولات شخصية، محفوفة بالمخاطر أو محظورة تمامًا.